

البنك المركزي العراقي  
البيانات المالية  
(مترجمة عن النسخة الأصلية باللغة الإنجليزية)  
31 كانون الأول 2014  
(مع تقرير مدققي الحسابات المستقلين)

**البنك المركزي العراقي**  
**المحتويات**

**صفحة**

2 – 1	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
3	بيان المركز المالي
4	بيان الدخل الشامل
5	بيان التغيرات في حقوق الملكية
6	بيان التدفقات النقدية
37 - 7	إيضاحات حول البيانات المالية



**KPMG S.A.L. (Offshore)**  
Lazarieh Building - Block 01  
P.O. Box: 11-8270  
Beirut, Lebanon  
Telephone : + 961 (01) 985501 - 985502  
Fax : + 961 (01) 985503

بنية العازارية - بلوك 01  
ص.ب. 11-8270 بيروت، لبنان  
تلفون: 985502-985501 (1) 961  
فلاكس: 985503 (1) 961

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

الى وزارة مالية الحكومة العراقية ومحافظ البنك المركزي العراقي،

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة للبنك المركزي العراقي ("البنك")، والتي تشمل بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2014 وبيانات الدخل الشامل، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى ملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الادارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، كما أنها مسؤولة عن نظام ضبط داخلي تحدده الإدارة على أنه ضروري لإعداد بيانات مالية خالية من أخطاء مادية، سواء تلك الناتجة عن غش، أو تلك الناتجة عن أخطاء غير متعمدة

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى التدقيق الذي قمنا به. لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لقواعد التدقيق الدولية. إن هذه القواعد تستدعي منا مراعاة متطلبات آداب المهنة وتنظيم وتأدية التدقيق للوصول إلى ضمان معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهريّة.

ينطوي التدقيق على القيام بإجراءات للحصول على إثباتات التدقيق بخصوص المبالغ والافتراضات في البيانات المالية. إن الإجراءات المعتمدة تستند إلى تقييم المدقق، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو أخطاء غير متعددة. وفي تقييم المخاطر، يأخذ المدقق بالاعتبار نظام الضبط الداخلي ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية من قبل البنك بهدف تنظيم إجراءات تدقيق ملائمة وفقاً للظروف الراهنة، إنما ليس بهدف إبداء الرأي في فعالية نظام الضبط الداخلي للبنك. كما يتضمن التدقيق تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة وعدالة التقديرات المقدمة من قبل الإداره، وكذلك تقييم عام لعرض البيانات المالية.

باعتقادنا إن الإثباتات التي حصلنا عليها من جراء التدقيق هي كافية و المناسبة ل توفير الأساس لإبداع أينا المتحفظ

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين (تابع)

### أساس ابداء الرأي المحفوظ

1. كما هو مبين في الإيضاح (10) حول البيانات المالية، تتضمن البيانات المالية للبنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2014 أرصدة قديمة قائمة في بنوك أجنبية او محولة الى الخزانة الأمريكية بقيمة 1,690,552 مليون دينار عراقي (2013: 1,742,892 مليون دينار عراقي) احتسب لها مخصص تدريسي بالكامل كما في 31 كانون الأول 2014 و2013، بالإضافة الى ذلك قام البنك المركزي العراقي خلال أعوام 2005 و2006 و2007 بشطب أرصدة بنوك أجنبية بمبلغ 1,071,942 مليون دينار عراقي. ان الحسابات التي تم اثبات مخصصات لها وتلك التي تم شطبها تتضمن أرصدة بقيمة 401,310 مليون دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2014 (2013: 401,310 مليون دينار عراقي) سبق وأن حولت من بنوك أجنبية معينة الى حساب صندوق تنمية العراق حسبما اقتضى قرار مجلس الامن الدولي رقم 1483 لعام 2003. لم تقم وزارة المالية باعادة هذه المبالغ الى البنك المركزي العراقي بالرغم من صدور قرار من مجلس الوزراء ولذلك تم اعادة مراسلة مجلس الوزراء خلال عام 2012 ومراسلة وزارة المالية خلال عام 2013. بالنظر لعدم استجابت وزارة المالية لاعادة هذه المبالغ، قرر مجلس ادارة البنك المركزي خلال عام 2014 بالتوقف عن مطالبة وزارة المالية لهذه المبالغ واعتبار الموضوع منتهياً.
2. كما هو مبين في الإيضاح (30) حول البيانات المالية، أقامت جهات مختلفة دعاوى قانونية في دول مختلفة ضد البنك المركزي العراقي لسداد ديون مستحقة على البنك المركزي العراقي ومؤسسات اخرى تابعة للحكومة العراقية بمبلغ 1,354,505 مليون دينار عراقي (2013: 1,317,881 مليون دينار عراقي). ان النتيجة النهائية لتلك الدعاوى القانونية وتأثيرها على البيانات المالية للبنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2014، ان وجدت، غير مؤكدة ولم يتم تقييمها واحتساب مخصص لها. لم تستلم التأييدات من بعض المستشارين القانونيين للبنك المركزي العراقي، ونظراً لعدم توفر معلومات كافية لم نتمكن من توسيع اجراءات تدقيقنا للتأكد من مدى صحة هذه الدعاوى القانونية وتأثيرها على البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2014 ، إن وجدت.

### الرأي المحفوظ

برأينا، وفيما عدا تأثير الأمور الواردة في فقرة "أساس ابداء الرأي المحفوظ" أعلاه، ان وجدت، إن البيانات المالية للبنك المركزي العراقي تعبر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية الوضع المالي للبنك كما في 31 كانون الأول 2014 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

### فقرة توضيحية

كما هو مبين في الإيضاح (1) حول البيانات المالية، لا يسيطر البنك المركزي العراقي حالياً على الأمور الإدارية والمالية لفرعيه في أربيل والسليمانية، حيث أن هذين الفرعين يتبعان تقنياً للبنك المركزي العراقي ويتبعان في كافة الأمور الأخرى لحكومة إقليم كردستان ويتم تمويل عملياتها من قبل تلك الحكومة. بالإضافة إلى ذلك لم يتسلم البنك المركزي العراقي البيانات المالية الخاصة بفرعيه في أربيل والسليمانية وليس لديه إطلاع على سجلاتها المحاسبية، ولذلك فإن البيانات المالية المرفقة لا تتضمن البيانات المالية لفرعي السليمانية وأربيل. إن البنك المركزي العراقي ليس لديه أية معلومات لتقييم الأهمية النسبية للبيانات المالية للفروعين وتأثيرهما على البيانات المالية للبنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2014.

## البنك المركزي العراقي

بيان المركز المالي

كما في 31 كانون الأول

2013	2014	إيضاح	بملايين الدنانير العراقية
1,903,205	4,039,626	8	الموجودات الاحتياطي الذهب
20,835,296	10,039,356	9	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
14,059,312	16,430,509	10	أرصدة لدى البنك
51,093,138	45,192,610	11	استثمارات محققة بها حتى تاريخ الاستحقاق
2,755,519	2,455,520	12	مستحقات من وزارة المالية
3,944,023	2,854,863	13	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
144,191	182,610	17	الممتلكات والمعدات
-	6,936		موجودات غير مادية
<u>420,666</u>	<u>405,133</u>	14	موجودات أخرى
<u>95,155,350</u>	<u>81,607,163</u>		<b>مجموع الموجودات</b>
			<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>
			<b>المطلوبات</b>
40,630,036	39,883,686	15	النقد المصدر للتداول
943,166	853,399	16	سندات الخزينة المصدرة
42,210,246	31,679,751	18	ودائع البنوك المحلية والحكومية
18,375	39,909	19	مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
3,825,566	3,753,163	20	مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
2,020,541	2,004,003	21	أرصدة مؤسسات حكومية
44,862	127,057	22	مطلوبات أخرى
<u>89,692,792</u>	<u>78,340,968</u>		<b>مجموع المطلوبات</b>
			<b>حقوق الملكية</b>
			<b>رأس المال</b>
100,000	100,000	23	احتياطي عام
2,069,144	4,358,758	23	احتياطي طوارئ
517,286	1,089,690	23	إعادة تقييم احتياطي الذهب
(85,890)	(285,956)	23	(الخسائر) الأرباح المدورة
<u>2,862,018</u>	<u>(1,996,297)</u>	23	<b>مجموع حقوق الملكية</b>
<u>5,462,558</u>	<u>3,266,195</u>		<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>
<u>95,155,350</u>	<u>81,607,163</u>		

إن الإيضاحات الواردة على الصفحات 7 إلى 37 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

لقد نعمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل محافظ البنك المركزي العراقي

بتاريخ 30 حزيران 2015.

محافظ البنك المركزي

مدير عام الحسابات

**البنك المركزي العراقي**  
**بيان الدخل الشامل**  
**للسنة المنتهية في 31 كانون الأول**

<b>2013</b>	<b>2014</b>	<b>إيضاح</b>	
443,901	329,490	24	بملايين الدينار العراقي
(193,957)	(70,922)	25	الإيرادات
249,944	258,568		إيرادات الفوائد
1,466,354	1,236,292	26	أعباء الفوائد
(532,684)	(200,066)	23	صافي إيرادات الفوائد
1,190,581	(2,683,004)		صافي إيرادات الرسوم والعمولات
75,550	3,297		الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم احتياطي الذهب
<u>2,449,745</u>	<u>(1,384,913)</u>		(الخسائر) الأرباح الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية
(39,812)	(28,255)		إيرادات أخرى
(1,962)	(4,716)		صافي (أعباء) إيرادات تشغيلية
(78,637)	(91,391)		أعباء المستخدمين
-	(687,088)		استهلاكات واطفاءات
<u>2,329,334</u>	<u>(2,196,363)</u>		الأعباء التشغيلية العامة
<u>2,329,334</u>	<u>(2,196,363)</u>		خسائر العمليات الإرهابية
			(خسائر) ربح السنة
			مجموع (الخسائر) الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات الواردة على الصفحات 7 إلى 37 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

# البنك المركزي العراقي

## بيان التغيرات في حقوق الملكية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

المجموع	إعادة تقييم الأرباح المدورة	احتياطي الذهب	احتياطي طوارئ	احتياطي عام	رأس المال	إيضاح
3,133,224	1,993,291	446,794	118,628	474,511	100,000	
2,329,334	2,329,334	-	-	-	-	
2,329,334	2,329,334	-	-	-	-	
<b>تحويالت</b>						
-	(1,594,633)	-	-	1,594,633	-	23
-	(398,658)	-	398,658	-	-	23
-	532,684	(532,684)	-	-	-	23
-	(1,460,607)	(532,684)	398,658	1,594,633	-	
5,462,558	2,862,018	(85,890)	517,286	2,069,144	100,000	
5,462,558	2,862,018	(85,890)	517,286	2,069,144	100,000	
(2,196,363)	(2,196,363)	-	-	-	-	
(2,196,363)	(2,196,363)	-	-	-	-	
<b>تحويالت</b>						
-	(2,289,614)	-	-	2,289,614	-	23
-	(572,404)	-	572,404	-	-	23
-	200,066	(200,066)	-	-	-	23
-	(2,661,952)	(200,066)	572,404	2,289,614	-	
3,266,195	(1,996,297)	(285,956)	1,089,690	4,358,758	100,000	

بملايين الدنانير العراقية  
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2013  
**مجموع الدخل الشامل للسنة**  
أرباح السنة  
**مجموع الدخل الشامل للسنة**

**تحويالت**  
تحويل الى احتياطي العام  
تحويل الى احتياطي طوارئ  
الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم احتياطي الذهب  
مجموع التحويالت  
الرصيد في 31 كانون الأول 2013

الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2014  
**مجموع الدخل (الخسائر) الشامل للسنة**  
خسائر السنة  
**مجموع الخسائر الشاملة للسنة**

**تحويالت**  
تحويل الى احتياطي العام  
تحويل الى احتياطي طوارئ  
الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم احتياطي الذهب  
مجموع التحويالت  
الرصيد في 31 كانون الأول 2014

إن الإيضاحات الواردة على الصفحتين 7 إلى 37 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

# البنك المركزي العراقي

## بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول

2013	2014	إيضاح	بيان التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
2,329,334	(2,196,363)		(خسارة) ربح السنة
1,962	4,716	17	تعديلات استهلاكات
532,684	200,066	23	الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم احتياطي الذهب
2,863,980	(1,991,581)		التغير في مستحقات من وزارة المالية
400,001	299,999	12	التغير في موجودات أخرى
1,188	15,533	14	التغير في النقد المصدر للتداول
4,845,231	(746,350)	15	التغير في ودائع البنوك المحلية والحكومية
7,419,301	(10,530,495)	18	التغير في مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
(4,096)	21,534	19	التغير في مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
(45,167)	(72,403)	20	التغير في أرصدة مؤسسات حكومية
(4,837,255)	(16,538)	21	التغير في مطلوبات أخرى
8,100	82,195	22	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التشغيلية
10,651,283	(12,938,106)		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(319,985)	5,900,528	11	استثمارات محققت بها حتى تاريخ الاستحقاق
196,249	1,089,160	13	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
(26,407)	(42,434)	17	شراء ممتلكات ومعدات
–	(7,637)		شراء موجودات غير مادية
(575,653)	(2,336,487)		شراء ذهب
(725,796)	4,603,130		صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية
197,695	(89,767)	16	التفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
197,695	(89,767)		سدادات خزينة مصدرة
10,123,182	(8,424,743)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التمويلية
24,771,426	34,894,608		صافي (النقص) الزيادة في النقد وشبه النقد
34,894,608	26,469,865	27	أرصدة النقد وشبه النقد كما في 1 كانون الثاني
			أرصدة النقد وشبه النقد كما في 31 كانون الأول

إن الإيضاحات الواردة على الصفحتين 7 إلى 37 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

# البنك المركزي العراقي

## إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

### (1) الأنشطة

تأسس البنك المركزي العراقي (مؤسسة حكومية) بموجب قانون البنك المركزي المعدل رقم (43) سنة 1947. ويقوم بأداء أنشطته بموجب قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة.

إن الأهداف الأساسية للبنك المركزي العراقي هي تحقيق استقرار الأسعار المحلية والمحافظة على استقرارها، وتطوير نظام مالي سوقي مستقر وتنافسي. وبناء على هذه الأهداف يعمل البنك المركزي لتشجيع التنمية المستدامة واستثمار الموارد والنمو في العراق.

وفقاً لقانون البنك المركزي العراقي تشمل الأنشطة الرئيسية للبنك المركزي والتي يمارسها لتحقيق أهدافه على ما يلي:

- (أ) وضع وتنفيذ سياسة نقدية، بما في ذلك سياسة سعر الصرف.
- (ب) حفظ وإدارة جميع الاحتياطيات الأجنبية والعراقية الرسمية، باستثناء الأرصدة التشغيلية الخاصة بالحكومة العراقية.
- (ج) حفظ الذهب وإدارة احتياطيات الذهب الخاصة بالحكومة العراقية.
- (د) توفير خدمات السيولة للبنوك.
- (هـ) إصدار وإدارة العملة العراقية.
- (و) إنشاء ومراقبة وتطوير نظم مدفوعات سلية وفعالة.
- (ز) إصدار التراخيص أو التصاريح للبنوك وتنظيم عمل البنوك والإشراف عليها.

يقع المقر الرئيسي للبنك المركزي في بغداد وله أربعة فروع في كل من البصرة والموصل وأربيل والسليمانية. لا يمتلك البنك المركزي سيطرة على الشؤون المالية والإدارية لفرعي أربيل والسليمانية، حيث أن هذين الفرعين يتبعان تقنياً للبنك المركزي ويتبعان في كافة الأمور الأخرى لحكومة كردستان الإقليمية ويتولى لهما من قبل هذه الحكومة.

نتيجة لذلك ليس للبنك المركزي إطلاع على السجلات المحاسبية لفرعيه في أربيل والسليمانية. إن هذه البيانات المالية لا تتضمن البيانات المالية لفرعي أربيل والسليمانية. وليس لدى البنك المركزي أية معلومات لتقدير أهمية البيانات المالية لفرعين وتأثيرهما على البيانات المالية للبنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2013 و 2014.

### (2) أساس الأعداد بيان التوافق

- لقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.
- تفاصيل السياسات المحاسبية للبنك، بما في ذلك التغيرات خلال العام، واردة في الإيضاحات 3 و 4.
- أساس القياس
- تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الذهب الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة.

### العملة التشغيلية وعملة عرض البيانات المالية

يتم عرض البيانات المالية بالدينار العراقي، وهي العملة التشغيلية المعتمدة لدى البنك. إن كافة المعلومات المالية التي تم عرضها بالدينار العراقي هي مدورة إلى أقرب عدد صحيح بالملايين.

# البنك المركزي العراقي

## إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

### (2) أساس الاعداد (تابع)

#### د) استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية من الإدارة وضع الأحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والأعباء. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

يتم بصورة مستمرة مراجعة التقديرات والافتراضات التابعة لها. يتم الاعتراف بالتعديلات التي تطرأ على التقديرات المحاسبية في السنوات اللاحقة.

### (3) التغييرات في السياسات المحاسبية

باستثناء التغييرات في السياسات المحاسبية المبينة أدناه، يتم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم 4 أدناه بصورة منسقة على جميع الفترات المبينة في هذه البيانات المالية.

تم اعتماد المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير التالية، مع تاريخ التطبيق الأولي من 1 كانون الثاني 2014.

#### معايير المحاسبة الدولي رقم 32: تقاصي الموجودات المالية والمطلوبات المالية (تعديلات)

هذه التعديلات لا تغير نموذج التقاضي الحالي في معيار المحاسبة الدولي رقم 32، الذي يتطلب من المصرف تقاصي الموجودات المالية والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي فقط عندما يكون لدى المصرف حق قانوني يلزم بالتقاضي، وتعزز إما لتسوية الموجودات والمطلوبات على أساس صافي أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في الوقت نفسه.

هذه التعديلات توضح أن حق التقاضي يجب أن يكون متوفراً اليوم، ما معناه أنه لا يتکل على حدث في المستقبل. كما أنه يجب أن يكون قابلاً للتنفيذ من الناحية القانونية لجميع الأطراف في سياق الأعمال الإعتيادية، وكذلك في حال التخلف، التعسر أو الإفلاس. هذه التعديلات أيضاً توضح آلية تسويية المقاصلة غير المتزامنة لتكون مخولة للتقاضي.

### (4) السياسات المحاسبية الهامة

باستثناء التغييرات في السياسات المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم 3 أعلاه، يتم تطبيق السياسات المحاسبية المذكورة أدناه بصورة منسقة على جميع الفترات المبينة في هذه البيانات المالية.

#### أ) العمليات بالعملات الأجنبية

يتم تحويل العملات المعقدة بالعملات الأجنبية إلى العملة التشغيلية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. ويتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية بتاريخ اصدار التقرير إلى العملة التشغيلية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بهذا التاريخ. يمثل الربح أو الخسارة الناتج عن العملات الأجنبية على البنود المالية الفرق بين التكلفة المطفأة بالعملة التشغيلية في بداية السنة بعد تعديليها وفقاً للفائد الفعلية والمدفوعات خلال السنة، والتكلفة المطفأة بالعملة الأجنبية المحولة وفقاً لسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم ادراج فروقات صرف العملات الأجنبية الناتجة عن إعادة التحويل في بيان الأرباح أو الخسائر. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية والتي تقاس باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ العملية.

# البنك المركزي العراقي

## إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

### (4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

#### ب) الذهب

تم إظهار الذهب على أساس السعر في سوق لندن للذهب 25.199,1 دولار أمريكي للأونصة كما في 31 كانون الأول 2014. يحتفظ البنك المركزي بالذهب كجزء من إدارة الاحتياطي الأجنبي ولا يوجد نية في الوقت الحالي لاستبعاده. يتم إظهار أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم الذهب بسعر السوق في بيان الدخل الشامل ويتم الإفصاح عن إعادة التقييم في بند منفصل ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية.

### ج) الموجودات والمطلوبات المالية

#### 1) الاعتراف

يعترف البنك مبدئياً بالقروض، الودائع وسندات الدين في تاريخ إنشائها. يتم الاعتراف المبدئي بباقي الموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ المعاملة عندما يصبح البنك طرفاً للأحكام التعاقدية لهذه الأداة.

يتم الاعتراف المبدئي بالموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة مضافةً إليها، لعنصر ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملات التي يمكن أن تنسب مباشرةً إلى الاستحواذ أو الاصدار.

#### 2) التصنيف

#### الموجودات المالية

يقوم البنك بتصنيف موجوداته المالية بإحدى التصنيفات التالية:

- القروض والذمم المدينة;
- المحتفظ بها حتى الاستحقاق;
- المتاحة للبيع؛ أو
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وضمن التصنيف:
  - للمتاجرة أو
  - بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

#### المطلوبات المالية

يقوم البنك بتصنيف المطلوبات المالية بالكلفة المطفأة.

#### 3) إيقاف الاعتراف

#### الموجودات المالية

يقوم البنك بإيقاف الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية الخاصة بالتدفقات النقدية لذلك الأصل، أو عندما يقوم البنك بتحويل القيمة المدرجة للأصل من خلال معاملة يتم بموجبها نقل كافة مخاطر وامتيازات الملكية للأصل بشكل أساسي، أو عندما لا يقوم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بشكل أساسي بجميع مخاطر وامتيازات الملكية ولا يحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي. يتم الاعتراف بالفوائد من الموجودات المالية المنقولة والمخلوقة إيقاف الاعتراف بها والتي تكون منشأة أو محتفظ بها من قبل البنك، كأصل أو التزام منفصل في بيان المركز المالي.

# البنك المركزي العراقي

## إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

- (4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
- ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)
- 3) إيقاف الاعتراف (تابع)
- الموجودات المالية (تابع)

عند إيقاف الاعتراف بالأصل المالي، يتم الاعتراف في بيان الدخل بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع (1) الاعتبار المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد يتم الحصول عليه ناقصا منه أي التزام جديد) و(2) أي أرباح أو خسائر متراكمة تم الاعتراف بها مباشرة في إيرادات الدخل الشامل الأخرى.

بالنسبة للعمليات التي لا يقوم البنك بالاحتفاظ بها أو تحويل جميع المخاطر وامتيازات الملكية للأصل المالي ولكن يحتفظ بالسيطرة على الأصل، فإنه يستمر بالاعتراف بالأصل إلى حد مشاركته المستمرة، والتي يحددها مدى تعرضه للتغيرات في قيمة الأصل المنقول.

في بعض العمليات، يحتفظ البنك بالالتزام بخدمة الأصل المالي المحوّل مقابل رسوم. يتم إيقاف الاعتراف بال الموجودات المنقولة إذا استوفت معايير إيقاف الاعتراف. يتم الإعتراف بالأصل أو الالتزام لعقد الخدمة اعتماداً على ما إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من كافية (أصل) أو أقل من كافية (الالتزام) لأداء الخدمة.

### المطلوبات المالية

يقوم البنك بإيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم تسويتها التعاقدية أو إلغائها أو انتهاء مدتها.

### 4) المقاصلة

يتم مقاصاة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم بيان صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون لدى البنك حق قانوني بمقاصدة المبالغ ويكون لديه نية التسديد على أساس صافي المبلغ أو لتحصيل الأصل وتسديد الالتزام في ذات الوقت.

يتم إظهار الإيرادات والأعباء على أساس صافي المبلغ فقط عندما تسمح المعايير الدولية للتقارير المالية بذلك، أو بالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة من مجموعة العمليات المشابهة، مثل على ذلك نشاطات البنك التجارية.

### 5) قياس التكالفة المطفأة

تتمثل التكالفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية بالمبلغ الذي يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية بها عند الاعتراف المبدئي ناقصاً المدفوعات الأساسية زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية بين المبلغ الأساسي المعترف به والمبلغ المستحق ناقصاً أي انخفاض في القيمة.

# البنك المركزي العراقي

## إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

- (4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)
- ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)
- 6) قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن تلقيه ببيع أحد الموجودات أو دفعه لنقل المسؤولية في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ قياس الأصل، أو في عدم وجوده، السوق الأكثر فائدة الذي يمكن للبنك الوصول إليه في ذلك التاريخ. إن القيمة العادلة للإلتزامات تعكس مخاطر عدم أدائها.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للأداة باستخدام السعر المعروض في سوق نشط لذاك الأداة في حال وجوده. يعتبر السوق نشطا عندما تجري المعاملات للأصول أو المطلوبات مع وتيرة وحجم كاف لتوفير المعلومات والتسعير على أساس مستمر.

إذا لم يكن هناك سعر مدرج في سوق نشط، يقوم البنك باستخدام تقنيات التقييم المستخدمة لتحقيق أقصى قدر من استخدام عناصر تقييم ملحوظة في السوق، وللتقليل من استخدام بأقل قدر ممكن عناصر غير ملحوظة. ان أسلوب التقييم الذي يتم اختياره يدمج جميع العناصر التي يتم الأخذ بها بعين الإعتبار من قبل المشاركين في السوق عند تسعير المعاملة.

إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف الأولى هو سعر المعاملة (القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المقبوض). إذا حدد البنك أن القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي يختلف عن سعر المعاملة وأن القيمة العادلة غير ظاهرة من خلال سعر مدرج في سوق نشط لأصل أو التزام مطابق له ولا تستند إلى تقنيات التقييم التي تستخدم العناصر الملحوظة في السوق، فيتم عندها قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، بعد تعديليها لتأ吉يل الفرق بين القيمة العادلة عند الاعتراف الأولى وسعر المعاملة. في وقت لاحق، يتم الإعتراف بالفرق في الربح أو الخسارة بطريقة متلائمة مع مدة حياة الأداة إلى أن يصبح من الإمكان تحديد القيمة العادلة باعتماد تقنيات التقييم التي تستخدم العناصر الملحوظة في السوق أو إلى أن يتوقف الإعتراف بالأداة المالية.

إذا كان لأحد الموجودات أو المطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر بيع، فيقوم البنك بقياس الموجودات وعمليات الشراء بسعر العرض وألمطلوبات والمراكز المالية المكشوفة بسعر الطلب.

يتم قياس محفظة الموجودات المالية وألمطلوبات المالية التي تتعرض لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان والتي تتم إدارتها من قبل البنك على أساس صافي التعرض لمخاطر السوق أو الائتمان على أساس الأسعار التي سيتم استلامها لبيع عمليات الشراء بسبب مخاطر معينة. يتم تخصيص هذه التعديلات على مستوى محفظة الموجودات وألمطلوبات بشكل فردي لكل أصل أو التزام على أساس تعديل المخاطر النسبية لكل من الأدوات في المحفظة بشكل منفرد.

إن القيمة العادلة لإيداع تحت الطلب ليست أقل من المبلغ المتوجب دفعه عند الطلب، مخفضة اعتباراً من أول تاريخ ممكن أن يستحق المبلغ للدفع.

يعترف البنك بالتحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير التي يحدث خلالها التغيير.

# البنك المركزي العراقي

## إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

(4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ج) الموجودات والمطلوبات المالية (تابع)

7) تحديد وقياس انخفاض القيمة

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقرير لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على تدني قيمة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة مقابل الأرباح أو الخسائر. يتم تحفيض قيمة الأصل المالي عندما يشير دليل موضوعي على حدوث خسائر بعد الاعتراف المبدئي للموجودات وأن لهذه الخسائر تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية للموجودات يمكن تقديرها بصورة موثقة.

يمكن أن يتضمن أي دليل موضوعي بتدني قيمة الموجودات المالية صعوبة مالية شديدة للدائن أو المدين، التوقف عن السداد أو تقصير من قبل المدين، إعادة جدولة الدين من قبل البنك على أساس شروط لا يعتمدتها البنك عادة، دلائل على إفلاس المدين، اختفاء سوق نشط لاستثمارات أو معلومات واضحة متعلقة بمجموعه من الموجودات كالتغيرات السلبية لمدفوّعات الدائنين، أو المتعلقة بالحوال الاقتصادية المتلازمة بمتغيرات عن الدفع.

يتم قياس قيمة خسائر تدني الموجودات المعترف بها بالتكلفة المطفأة بالفرق ما بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر وتسجل في حساب مخصص مقابل للقروض. يتم عكس الانخفاض في خسارة القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر عند حصول حدث لاحق يسبب انخفاض في خسارة القيمة.

د) استثمارات مالية

يتم الاعتراف المبدئي بالاستثمارات المالية بالقيمة العادلة زائد، في حال استثمارات في أسهم وسندات ليست بالقيمة العادلة مقابل الأرباح أو الخسائر، كلفة الصفقات المباشرة المتضاعفة ويتم قياسها لاحقا بناء لتصنيفها كمشتارة حتى الاستحقاق، بالقيمة العادلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر أو المتوفرة للبيع. إن جميع استثمارات البنك المالية مصنفة كمشتارة حتى الاستحقاق.

### مشتارة حتى الاستحقاق

إن الاستثمارات المشتارة حتى الاستحقاق هي موجودات مالية غير مشتقة ينتج عنها مقوّضات ثابتة أو محددة ولها إستحقاقات ثابتة ولدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها لغاية الاستحقاق وهي ليست مدرجة بالقيمة العادلة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر أو متوفرة للبيع.

يتم إدراج الاستثمارات المحافظ عليها حتى الاستحقاق بالتكلفة المطفأة مستخدما طريقة الفائدة الفعلية. إن أي بيع أو إعادة تصنيف لقيمة هامة من الاستثمارات المحافظ عليها حتى الاستحقاق قبل وقت طويل من إستحقاقها يحتم على البنك إعادة تصنيف جميع إستثماراته المحافظ عليها حتى الاستحقاق إلى إستثمارات متوفرة للبيع ويمنع البنك من تصنيف إستثماراته حتى الاستحقاق في الفترة الحالية بالإضافة إلى المستثنين الماليتين المقربتين. ومع ذلك، فإن مبيعات وعمليات إعادة التصنيف في أي من الحالات التالية لا يؤدي إلى إعادة تصنيف:

- مبيعات أو إعادة التصنيف التي تتم قريبة جدا من الاستحقاق وأن التغيرات في سعر فائدة السوق لن يكون لها تأثير كبير على قيمة الموجودات المالية وعادلة؛
- مبيعات أو إعادة التصنيف بعد أن جمع البنك إلى حد كبير المبلغ الرئيسي للموجودات؛
- مبيعات أو إعادة التصنيف التي تعزى إلى عدم تكرار أحداث معزولة خارجة عن سيطرة البنك والتي لم يكن متوقع حصوله.

# البنك المركزي العراقي

## إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

### (٤) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

#### ٥ المستحقات من البنوك والقروض

إن المستحقات من البنوك والقروض هي موجودات مالية ذات مدفوعات ثابتة ومحددة وغير متداولة في سوق نشط أو مصنفة كموجودات متاحة للبيع أو للمتاجرة أو موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح أو الخسائر. يتم تقييم الإيداعات لدى بنوك والقروض بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية بعد تنزيل أية مخصصات لتدني القيمة المستقبلية وأية مبالغ تم إطفاؤها. يتم تسجيل الإطفاءات ضمن بند ايرادات الفوائد في بيان الدخل، كما يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن تدني القيمة في بند مصروف مخصص الخسائر الائتمانية ضمن بيان الدخل.

#### ٦ الفوائد

يتم الاعتراف بإيرادات وأعباء الفوائد في بيان الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخص بالضبط التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للموجودات والمطلوبات المالية (أو عندما يكون ذلك مناسباً خلال مدة أقصر) مقابل المبالغ الصافية المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، يقدر البنك التدفقات النقدية المستقبلية آخذًا بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأدوات المالية.

تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد المدرجة ضمن بيان الدخل الشامل التالي:

- فوائد على حوالات الخزينة والسنادات،
- فوائد على البنوك ووزارة المالية،
- فوائد على سنادات الخزينة المصدرة.

#### ٧ الرسوم والعمولات

تتضمن إيرادات الرسوم والعمولات رسوم خدمات الحسابات، رسوم إدارة الاستثمارات، عمولات المبيعات، رسوم التوظيفات ورسوم أخرى على القروض المنوحة. يتم الإعتراف بهذه الرسوم عند الانتهاء من تقديم الخدمة.

تتضمن أعباء الرسوم والعمولات بشكل رئيسي رسوم المعاملات والخدمات التي يتم تكبدها عند استلام الخدمة.

#### ٨ تحقق الإيرادات

يتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية سوف تتدفق إلى البنك ومن الممكن قياسها بشكل معقول.

#### ٩ ودائع واحتياطات البنوك المحلية

تظهر ودائع واحتياطات البنوك المحلية بالكلفة، بعد تنزيل المبالغ المعد دفعها.

#### ١٠ أرصدة الحكومات والبنوك الأجنبية

تظهر المبالغ المستحقة إلى حكومات وبنوك أجنبية بالكلفة بعد تنزيل المبالغ المعد دفعها.

# البنك المركزي العراقي

## إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

### (4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

#### ك) النقد وشبه النقد

يشتمل النقد وشبه النقد على الأوراق النقدية في الصندوق وموجودات مالية ذات سيولة عالية ضمن فترة استحقاق قدرها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإصدار والتي هي معرضة لمخاطر غير هامة للتغيير في قيمتها العادلة وتستعمل لإدارة التزامات البنك القصيرة الأجل.

يتم قياس النقد وشبه النقد بالتكلفة المطفأة ضمن بيان المركز المالي.

#### ل) ممتلكات ومعدات

##### 1) الاعتراف والقياس

يتم قياس بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة.

تتضمن التكلفة النفقات المنسوبة مباشرة للاستحواذ على الأصل. وتضاف البرامج المشتراء والتي تعتبر ضرورية لوظيفة المعدات كجزء من كلفة هذه المعدات.

يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن التفرغ عن الممتلكات والمعدات من خلال مقارنة عائدات التفرغ مع القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات ويتم الاعتراف بها بالقيمة الصافية ضمن بيان الدخل الشامل.

##### 2) الكلفة اللاحقة

ان تكلفة الاستبدال لأي بند من الممتلكات والمعدات يتم الاعتراف بها بالقيمة الدفترية وذلك عند وجود تدفق فوائد اقتصادية مستقبلية للبنك منسوبة لهذا الأصل وامكانية قياسها بطريقة موثقة. يتم ايقاف الاعتراف بالبند المستبدل بالقيمة الدفترية. تدرج كلفة صيانة الممتلكات والمعدات ضمن بيان الدخل الشامل عند تكبدها.

##### 3) الاستهلاك

يتم الاعتراف بالاستهلاك ضمن بيان الدخل الشامل على أساس القسط الثابت وعلى مدى الأعمار المقدرة لكافة الممتلكات والمعدات. بينما لا يتم احتساب استهلاك على الأرضي.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية وسنوات المقارنة:

المباني	20 سنة
وسائل نقل	5 سنوات
آلات ومعدات أخرى	من 3 إلى 5 سنوات

يتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك، الأعمار الإنتاجية والقيم المستبقاة عند انتهاء كل سنة مالية.

### (م) موجودات غير مادية

تتألف الموجودات غير المادية من برامج معلوماتية والتي تقاس بالتكلفة ناقصاً الاطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. يتم الاعتراف بالاطفاء ضمن بيان الدخل الشامل على أساس القسط الثابت وعلى مدى العمر المقدر. ان العمر المقدر لهذه الموجودات الغير مادية تتراوح من 3 إلى 5 سنوات.

البنك المركزي العراقي  
إيضاحات حول البيانات المالية  
31 كانون الأول 2014

(4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)  
ن) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات البنك غير المالية، بتاريخ كل ميزانية عمومية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض القيمة. وفي حال وجود مثل ذلك المؤشر، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد. إن القيمة القابلة للاسترداد هي المستعملة للأصل أو القيمة العادلة ناقص كلفة قيمة البيع أيهما أكبر. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر.

يتم تقدير خسائر انخفاض القيمة المعترف بها في الفترات السابقة بتاريخ كل ميزانية عمومية لإظهار أي دليل على تدني انخفاض القيمة أو انتفاء وجودها. يتم عكس خسائر انخفاض القيمة في حال وجود أي تغير في التقديرات المستعملة لتحديد المبالغ القابلة للاسترداد. ويتم عكس خسائر إنخفاض القيمة فقط لحدود القيمة الدفترية للأصل، صافية من الاستهلاكات والاطفاء فيما لو لم يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

س) المخصصات

يتم الاعتراف بمخصصات ما، نتيجة لحدث سابق، عندما يكون لدى البنك التزام حالي قانوني أو إنساني يمكن تقديره بصورة موثوقة ويعتمد أن يلزم إجراء تدفقات خارجة لفوائد الاقتصادية لتسوية الالتزام. يتم تحديد المؤونات باستخدام تقديرات الإدارية للمخاطر المتعلقة بالمطلوبات.

ع) حسابات مدارة لصالح الغير

وتمثل الموجودات المحافظ عليها بصفة الأمانة ولا تعتبر ضمن أصول البنك في الميزانية.

ف) العملاة المصدرة

يلتزم البنك اتجاه العملاة الورقية النقدية المصدرة كعملة قانونية في العراق بموجب قانون البنك المركزي لسنة 2004 بالقيمة الاسمية. الأوراق النقدية المصدرة التي يتم إعادتها إلى البنك يتم تخفيضها من رصيد العملاة المصدرة. أي عملاة ورقية غير مصدرة ومعادة إلى البنك يتم الإحتفاظ بها في خزائن البنك ولا يتم إظهارها في البيانات المالية. إن تكلفة طباعة العملاة الورقية يتم تسجيلها في بيان الدخل عند حدوثها.

ص) الضرائب

وفقاً للمادة 44 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 فإن البنك المركزي معفى من الضريبة على الدخل أو الأرباح وبعض الضرائب والرسوم الجمركية الأخرى.

ق) سندات الخزينة المصدرة

بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس سندات الخزينة المصدرة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

(4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ر) المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم تعتمد بعد

هناك عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير النافذة والتفسيرات لها لم تكن بعد نافذة المفعول بالنسبة للفترة التي تبدأ بعد 1 كانون الثاني 2014، ولم تكن مطبقة عند إعداد هذه البيانات المالية. لن يكون هناك أي تأثير لهذه المعايير والتفسيرات على البيانات المالية للبنك.

**المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الآدوات المالية" (2010) و المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الآدوات المالية" (2009)**

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (2009) متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية. يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (2010) اضافات تتعلق بالمطلوبات المالية. إن مجلس معايير المحاسبة الدولية لديه حاليا مشروع لإجراء تعديلات محددة لمتطلبات التصنيف والقياس في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 واضافة تعديلات جديدة لمواجهة انخفاض قيمة الموجودات المالية ومحاسبة التحوط.

تمثل متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (2009) تغييرا "كبيرا" من المتطلبات الموجودة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 فيما يتعلق بال الموجودات المالية. يتضمن المعيار فتنتين أساسيتين لقياس الموجودات المالية: التكلفة المطفأة والقيمة العادلة. يتم قياس الأداة المالية بالقيمة المطفأة اذا كان هدف النموذج العملي للشركة هو الاحتفاظ بالأصل لتحصيل التدفق النقدي المتعاقد عليه والشروط التعاقدية للأصل تثير في تاريخ محدد للتدفقات النقدية التي تتمثل بدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم. يتم قياس جميع الموجودات المالية الأخرى بالقيمة العادلة. يلغى المعيار فئات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الموجودة من المحتفظ بها حتى الاستحقاق، المتاحة للبيع والقروض والذمم المدينة. للاستثمار في أدوات حقوق الملكية التي لا يحتفظ بها للتداول، يسمح المعيار اختيار لا رجوع عنه، عند الاعتراف الأساسي، وعلى أساس حصة كل سهم على حدة، بعرض جميع التغييرات في القيمة العادلة من الاستثمار في الدخل الشامل الآخر. لا يمكن لأي مبلغ معترض به في الدخل الشامل الآخر من أي وقت مضى أن يعاد تصنيفه للربح أو الخسارة في تاريخ لاحق. ومع ذلك، يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على هذه الاستثمارات في بيان الربح أو الخسارة، بدلا عن الدخل الشامل الآخر ما لم تكن تمثل بوضوح استردادا جزئيا لتكلفة الاستثمار. تقاس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في ما يتعلق منها بالشركة التي تخثار عدم عرض التغييرات في القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل الأخرى بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة.

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (2010) مطلبا جديدا فيما يتعلق بالمطلوبات المالية المصنفة بموجب خيار القيمة العادلة بتقديم التغيرات في القيمة العادلة عموما التي تعزى إلى مخاطر الائتمان للمطلوب في الدخل الشامل الآخر عوضا عن بيان الربح والخسارة. وبصرف النظر عن هذا التغيير، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (2010) يحمل إلى حد كبير قدما دون تعديل موضوعية التوجيهات المتعلقة بتصنيف وقياس المطلوبات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

تبدأ فعالية المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في الفترات السنوية التي تبدأ في او بعد 1 كانون الثاني 2018 مع السماح باعتماده مبكرا. قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية النظر في اجراء تعديلات محددة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 لمعالجة قضية أوضاع الممارسة الحالية او قضايا أخرى.

# البنك المركزي العراقي

## إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

### (4) السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

#### ر) المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم تعتمد بعد (تابع)

معايير إعداد التقارير المالية الدولي رقم - 15 : إيرادات من العقود مع الزبائن

ان المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 يضع إطاراً شاملاً لتحديد ما إذا كان وكم ومتى يتم الاعتراف بالإيرادات. وهي تحل محل القائمة التوجيهية الحالية بالنسبة لكيفية الاعتراف بالإيرادات، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم 18 "الإيرادات" ومعيار المحاسبة الدولي رقم 11 "عقود البناء". تبدأ فعالية المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 في الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2017 مع السماح باعتماده مبكرا.

### (5) إدارة المخاطر المالية

#### مقدمة ونظرة عامة

يتعرض البنك للمخاطر التالية نتيجة استخدامه للأدوات المالية:

- مخاطر ائتمانية
- مخاطر سيولة
- مخاطر السوق

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرض البنك لكل من المخاطر المذكورة أعلاه وأهداف البنك وسياساته وعملياته لقياس وإدارة تلك المخاطر.

#### الإطار العام لإدارة المخاطر

قام البنك خلال عام 2011 بإنشاء قسم لإدارة المخاطر التشغيلية والمالية في البنك التي من المحتمل أن يتعرض لها البنك المركزي العراقي. وتم استحداث برنامج مفصل لإدارة المخاطر. ويشمل هذا البرنامج إطاراً عاماً لإدارة المخاطر يتضمن تحديد وتحليل وقياس وتقييم ومراقبة المخاطر وتقدير الأداء ومراقبة الالتزام بالحدود والمعايير المحددة للمخاطر. كذلك يمتلك البنك إجراءات للتعامل مع المخاطر المالية متمثلة بالمبادئ التوجيهية للاستثمار الصادرة من قبل مجلس إدارة البنك والتي تحدد حدود ومعايير التعامل مع هذه المخاطر وبما يسمح بإدارة هذه المخاطر ضمن الحدود والمستويات التي تنص عليها هذه المبادئ وكذلك مراقبة حالات الانكشاف للمخاطر لتحديد فيما إذا كان ذلك الانكشاف يمتد إلى أبعد من الحدود المقبولة. ولغرض تقييم مواطن القوة والضعف في الأداء، تتم مراجعة هذه والمعايير التي وضعتها قسم إدارة المخاطر للتعامل مع المخاطر التشغيلية والمالية التي يواجهها البنك بصورة منتظمة وذلك بحسب الظروف الاقتصادية الكلية السائدة والأثار المحتملة للصدمات الاقتصادية الكلية والمالية واتخاذ الإجراءات التصحيحية للتخفيف من هذه الآثار.

البنك المركزي العراقي  
إيضاحات حول البيانات المالية  
31 كانون الأول 2014

(5) إدارة المخاطر المالية (تابع)  
(أ) مخاطر ائتمانية

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية. إن التعرضات الائتمانية القصوى هي وفق الجدول التالي دون الأخذ بالاعتبار أية ضمانات أو تحسينات ائتمانية أخرى:

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان		
2013	2014	بملايين الدنانير العراقية
15,490,579	3,855,838	أرصدة لدى بنوك مركبة
14,059,312	16,430,509	أرصدة لدى البنوك
51,093,138	45,192,610	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
2,755,519	2,455,520	مستحقات من وزارة المالية
3,944,023	2,854,863	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
420,666	405,133	موجودات أخرى
<b>87,763,237</b>	<b>71,194,473</b>	<b>إجمالي المخاطر الائتمانية</b>

- أرصدة لدى البنوك الأجنبية: يتعرض البنك المركزي العراقي لمخاطر الائتمان المتعلقة بالإيداع لدى البنوك الدولية وبما في ذلك البنوك المراسلة ويتم اختيار هذه البنوك بناءً على التصنيفات الائتمانية التي يتم الحصول عليها من تصنيفات مؤسستي ستاندرد ان드 بورز او موبيز لخدمات المستثمرين، يضع مجلس الادارة حدوداً للتصنيف الائتماني للبنوك التي يتم الانكشاف عليها اذا لا يتم الإيداع في بنوك يقل تصنيفها الائتماني عن AA- وتتم مراقبة هذه التصنيفات ورفع التقارير الى لجنة الاستثمار في حال الانحراف عن هذه الحدود لاتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة.
- الجدول التالي يوضح التصنيف الائتماني للبنوك المركزية التي يتم التعرض لها بحسب وكالة موبيز وستاندرد ان드 بورز:

التصنيف الائتماني كما في 31 كانون الأول 2014

ستاندرد اند بورز	موبيز	الدولة
AA+	Aaa	الولايات المتحدة
AAA	Aa1	انكلترا
AA+	Aaa	هولندا
AA	Aa1	فرنسا
BBB	Baa2	إيطاليا

**البنك المركزي العراقي**  
**إيضاحات حول البيانات المالية**  
**31 كانون الأول 2014**

**(5) إدارة المخاطر المالية (تابع)**  
**(أ) مخاطر ائتمانية (تابع)**

- الاستثمار في السندات: يعتمد البنك المركزي العراقي على التصنيفات الائتمانية طويلة الأمد من مؤسستي ستاندرد ان드 بورز وموديز. وفقاً لسياسة إدارة المخاطر، أن التصنيف الائتماني للطرف المؤهل لإصدار الأوراق المالية إلى البنك المركزي العراقي يجب أن لا يقل عن AA-. وفقاً لهاتين المؤسستين. وتتم متابعة هذه التصنيفات من قبل إدارة المخاطر بشكل يومي للتأكد من أن الاستثمار في السندات يتم ضمن هذه المعايير.

ان التصنيف الائتماني للسندات الحكومية التي يحتفظ بها البنك لسنة 2014 هي كالتالي بحسب وكالة موديز وستاندرد اند بورز:

**التصنيف الائتماني كما في 31 كانون الأول 2014**

ستاندرد اند بورز	موديز	الدولة
AA+	Aaa	الولايات المتحدة
AAA	Aa1	إنكلترا
AA+	Aaa	هولندا
AA	Aa1	فرنسا
BBB	Baa2	إيطاليا

- البنوك المحلية: لدى البنك المركزي العراقي ثلاثة أنواع من التسهيلات المصرفية للبنوك التي تعاني من نقص في السيولة وهي:

- تسهيلات الائتمان الأولي
- تسهيلات الائتمان الثانوي
- الملجأ الأخير للأقراض

- وللحوط من مخاطر التعرّض عن السداد يفرض البنك شروطاً تخفف من احتمال التعرض لهذا النوع من المخاطر تتمثل بالآتي:

- تقديم ضمانات عقارية أو أوراق مالية مقبولة.
- أقصى فترة للائتمان المقدم إلى المصرف هي 90 يوماً.
- يشترط أن تقوم وزارة المالية بتقديم تعهد بالسداد في حال طلب المصرف قرض الملجأ الأخير.

البنك المركزي العراقي  
إيضاحات حول البيانات المالية  
31 كانون الأول 2014

(5) إدارة المخاطر المالية (تابع)  
(ا) مخاطر اجتماعية (تابع)

يظهر التركيز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهه أو في أنشطة بنفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حال بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. يعطى التركيز مؤشراً للتأثير النسبي في أداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال أو منطقة جغرافية معينة.

ولتجنب مخاطر التركيز يقوم البنك المركزي العراقي بتنوع حجم التعامل مع البنوك الدولية من خلال الادعاء والاستثمار مع مجموعة من البنوك الدولية كالتالي:

2013	2014	بملايين الدنانير العراقية
8,566,552	10,347,324	فرنسا
3,681,935	42,521	إيطاليا
4,387,646	4,163,109	إنكلترا
6,918,721	6,120,397	هولندا
43,027,680	28,655,293	الولايات المتحدة الأمريكية
5,712,744	7,900,901	بنك التسويات الدولي
8,347,751	8,347,830	بلدان أخرى
<hr/> <u>80,643,029</u>	<hr/> <u>65,577,375</u>	

#### القروض والتسليفات المنخفضة القيمة

ان القروض المنخفضة القيمة هي القروض والتسليفات التي يكون هناك احتمال ألا يكون بممكان البنك تحصيل كافة المبالغ الأساسية والفوائد المستحقة وفقاً للبنود التعاقدية للقرض. يتم تجنب الفوائد على هذه القروض وتكون المؤشرات اللازمة في حال انخفاض قيمة الدين والاعتراف بالخسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر وفقاً لنظيرات الإدارة آخذين بعين الاعتبار الضمانات النقدية والعينية إن وجدت.

#### مخصصات خسائر القروض

يقوم البنك المركزي العراقي بالتخفيض من مخاطر الائتمان ايضاً من خلال وضع مخصصات للقروض والارصدة المجمدة المشكوك في تحصيلها وبخاصة الارصدة مع المصارف المحلية والاجنبية التي تعاني من مشاكل في التحصيل وذلك بتخصيص 100% من قيمتها وقد بلغ حجم هذا المخصص 1,696,511 مليون دينار عراقي لعام 2014 (1,749,657 مليون دينار عراقي).

#### سياسة الحذف

يقوم البنك بحذف قرض أو استثمار في سندات دين وأي مخصصات لانخفاض القيمة عندما يحدد البنك أن القروض أو السندات غير قابلة للتحصيل. ويتم تحديد ذلك بعد الأخذ بالاعتبار المعلومات المتعلقة بحدوث تغييرات جذرية في الوضع المالي للمدين بحيث لا يستطيع دفع أي من التزاماته أو عندما تصبح عائدات الرهن غير كافية لتغطية مدعيونيه.

# البنك المركزي العراقي

## إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

### (5) إدارة المخاطر المالية (تابع)

#### ب) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة البنك المركزي على الوفاء بالتزاماته عندما يحين موعد استحقاقها. وتنشأ هذه المخاطر من الصعوبات التي تظهر عند بيع او تسهيل قدر كبير من الموجودات بسرعة وربما في ظل اوضاع السوق غير المواتية مما قد يؤدي الى خسائر وتحركات سلبية في اسعار هذه الموجودات، وبذلك فإن البنك المركزي العراقي يأخذ بعين الاعتبار المعايير التالية لتجنب هذه المخاطر:

- ان تكون جهة اصدار الاوراق المالية ذات تصنيف AA- أو أعلى.
- مدى قابلية الاداء المالية للتسهيل بسرعة وبدون خسارة عند الاستثمار بها.
- استحقاق الودائع لا يتجاوز ستة أشهر.
- حجم الاحتياطي المستثمر في الودائع لاجل لكل بنك يجب ان لا يتجاوز 10 مليارات دولار.

### ج) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق بالتغييرات التي قد تنشأ في أسعار السوق مثل معدلات الفائدة، أسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية التي قد تؤثر على إيرادات البنك أو على أدواته المالية. إن هدف إدارة مخاطر السوق يتمثل في إدارة وضبط أنظمة مخاطر السوق ضمن حدود مقبولة مع الحفاظ على فعالية مستوى مردود المخاطر.

#### مخاطر اسعار الصرف

تعرف مخاطر اسعار الصرف بانها مخاطر التحركات المعاكسة في اسعار العملات الاجنبية والتي تؤدي الى خفض قيمة الاحتياطيات الاجنبية. والتخفيض من هذه المخاطر يعتمد البنك المركزي على مبدأ التنويع في مكونات عملات الاحتياطيات وكذلك على القاعدة المعيارية المستمدة من الممارسات العالمية في هذا المجال والتي تحدد الحد الادنى والنقطة الوسطى والحد الاعلى لكل عملة في الاحتياطيات، كذلك يتم تحديد الوزن الترجيحي للعملات الرئيسية في الاقتصاد العالمي.

ويقوم قسم ادارة المخاطر ولجنة الاستثمار بمراجعة هذه المكونات والوزن الترجيحي لقياس الانحرافات عن القاعدة المعيارية للعملات واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة للعودة الى القاعدة المعيارية. وتتكون محفظة الموجودات من اوزان العملات الترجيحية التالية:

الوزن الترجيحي	العملة
3.74	دينار عراقي
64.60	دولار أمريكي
19.74	يورو
8.42	أخرى
3.50	حقوق السحب الخاصة

**البنك المركزي العراقي**  
**إيضاحات حول البيانات المالية**  
**31 كانون الأول 2014**

**(5) إدارة المخاطر المالية (تابع)**  
**(ج) مخاطر السوق (تابع)**  
**مخاطر اسعار الصرف (تابع)**

إن تعرّض البنك لمخاطر التقلّب في أسعار العملات الأجنبية مبين في البيان التالي:

31 كانون الاول 2014						
المجموع	حقوق السحب الخاصة	آخرى	يورو	دولار	دينار عراقي	الموجودات
4,039,626	-	-	-	4,039,626	-	احتياطي الذهب
26,469,865	-	5,126,034	186,991	21,156,083	757	نقد وأرصدة لدى البنك
45,192,610	-	1,747,513	15,923,294	27,521,803	-	استثمارات محفظتها حتى تاريخ الاستحقاق
2,455,520	-	-	-	-	2,455,520	مستحقات من وزارة المالية
2,854,863	2,854,863	-	-	-	-	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
182,610	-	-	-	-	182,610	الممتلكات والمعدات
6,936	-	-	-	-	6,936	موجودات غير مادية
405,133	-	-	-	-	405,133	موجودات أخرى
81,607,163	2,854,863	6,873,547	16,110,285	52,717,512	3,050,956	<b>مجموع الموجودات</b>
39,883,686	-	-	-	-	39,883,686	المطلوبات وحقوق الملكية
853,399	-	-	-	-	853,399	النقد المصدر للتداول
31,679,751	-	-	-	5,524,481	26,155,270	سداد الخزينة المصدرة
39,909	-	-	-	-	39,909	ودائع البنك المحلية والحكومية
3,753,163	3,753,163	-	-	-	-	مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
2,004,003	-	-	134	866,939	1,136,930	مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
127,057	-	-	-	-	127,057	أرصدة موسسات حكومية
3,266,195	-	-	-	-	3,266,195	مطلوبات أخرى
81,607,163	3,753,163	-	134	6,391,420	71,462,446	<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>
-	(898,300)	6,873,547	16,110,151	46,326,092	(68,411,490)	<b>الصافي</b>

31 كانون الاول 2013						
المجموع	حقوق السحب الخاصة	آخرى	يورو	دولار	دينار عراقي	الموجودات
1,903,205	-	-	-	1,903,205	-	احتياطي الذهب
34,894,608	-	7,430,455	534,597	26,907,123	22,433	نقد وأرصدة لدى البنك
51,093,138	-	-	18,333,690	32,759,448	-	استثمارات محفظتها حتى تاريخ الاستحقاق
2,755,519	-	-	-	-	2,755,519	مستحقات من وزارة المالية
3,944,023	3,944,023	-	-	-	-	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
144,191	-	-	-	-	144,191	الممتلكات والمعدات
420,666	-	-	-	-	420,666	موجودات أخرى
95,155,350	3,944,023	7,430,455	18,868,287	61,569,776	3,342,809	<b>مجموع الموجودات</b>
40,630,036	-	-	-	-	40,630,036	المطلوبات وحقوق الملكية
943,166	-	-	-	-	943,166	النقد المصدر للتداول
42,210,246	-	-	-	5,520,742	36,689,504	سداد الخزينة المصدرة
18,375	-	-	-	-	18,375	ودائع البنك المحلية والحكومية
3,825,566	3,825,566	-	-	-	-	مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
2,020,541	-	-	26	109,284	1,911,231	مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
44,862	-	-	-	-	44,862	أرصدة موسسات حكومية
5,462,558	-	-	-	-	5,462,558	مطلوبات أخرى
95,155,350	3,825,566	-	26	5,630,026	85,699,732	<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>
-	118,457	7,430,455	18,868,261	55,939,750	(82,356,923)	<b>الصافي</b>

**البنك المركزي العراقي**  
**إيضاحات حول البيانات المالية**  
**31 كانون الأول 2014**

- (5) إدارة المخاطر المالية (تابع)  
ج) مخاطر السوق (تابع)  
مخاطر أسعار الفائدة

إن الهدف الأساسي لإدارة مخاطر سعر الفائدة هو وضع حد للتأثيرات المعاكسة المحتملة من تحركات سعر الفائدة على صافي إيرادات الفائدة والتقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية بسبب التغيرات في السعر السوقى لمعدلات الفوائد. (إن الخطر الأساسي الذى تواجهه المحفظة غير غرض التجارة هو، التعرض لخطر خسارة ناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو في القيم العادلة للأدوات المالية، وذلك بسبب تغير في سوق معدل الفوائد). يتم إدارة مخاطر الفائدة أساساً من خلال رصد فجوات معدل الفائدة ومن خلال التحرك ضمن حدود موافق عليها مسبقاً عند إعادة التسعير.

**البنك المركزي العراقي**  
**إيضاحات حول البيانات المالية**  
**31 كانون الأول 2014**

**(5) إدارة المخاطر المالية (تابع)**  
**(ج) مخاطر السوق (تابع)**

إن فجوة أسعار الفوائد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 هي كما يلي:

المجموع	بنود بدون فائدة	أكثر من سنة	من 6 أشهر إلى 6 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من شهر إلى 3 أشهر	أقل من شهر واحد	بملايين (النافير) العراقي
4,039,626	4,039,626	—	—	—	—	—	الموجودات الحتياطي الذهبية
10,039,356	6,085,100	—	—	—	—	3,954,256	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
16,430,509	—	—	—	—	—	16,430,509	أرصدة لدى البنك
45,192,610	—	31,078,556	—	14,114,054	—	—	استثمارات محفظتها حتى تاريخ الاستحقاق
2,455,520	—	2,055,520	200,000	100,000	100,000	—	مستحقات من وزارة المالية
2,854,863	—	2,854,863	—	—	—	—	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
182,610	182,610	—	—	—	—	—	ممتلكات ومعدات
6,936	6,936	—	—	—	—	—	موجودات غير مادية
405,133	405,133	—	—	—	—	—	موجودات أخرى
<b>81,607,163</b>	<b>10,719,405</b>	<b>35,988,939</b>	<b>200,000</b>	<b>14,214,054</b>	<b>100,000</b>	<b>20,384,765</b>	<b>مجموع الموجودات</b>
<hr/>							
39,883,686	39,883,686	—	—	—	—	—	المطلوبات
853,399	—	—	—	—	853,399	—	نقد المصدر للتداول
31,679,751	31,297,251	—	—	—	—	382,500	سندات الخزينة المصدرة
39,909	39,909	—	—	—	—	—	ودائع البنك المحلية والحكومية
3,753,163	1,921,904	—	—	—	1,831,259	—	مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
2,004,003	2,004,003	—	—	—	—	—	مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
127,057	127,057	—	—	—	—	—	أرصدة مؤسسات حكومية
<b>78,340,968</b>	<b>75,273,810</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>2,684,658</b>	<b>382,500</b>	<b>مجموع المطلوبات</b>
<b>3,266,195</b>	<b>3,266,195</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>حقوق الملكية</b>
<b>81,607,163</b>	<b>78,540,005</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>2,684,658</b>	<b>382,500</b>	<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>
<b>—</b>	<b>(67,820,600)</b>	<b>35,988,939</b>	<b>200,000</b>	<b>14,214,054</b>	<b>(2,584,658)</b>	<b>20,002,265</b>	<b>فرق حساسية عناصر قائمة المركز المالي</b>
<b>—</b>	<b>—</b>	<b>67,820,600</b>	<b>31,831,661</b>	<b>31,631,661</b>	<b>17,417,607</b>	<b>20,002,265</b>	<b>فرق الحساسية التراكمي</b>

**البنك المركزي العراقي**  
**إيضاحات حول البيانات المالية**  
**31 كانون الأول 2014**

**(5) إدارة المخاطر المالية (تابع)**  
**ج) مخاطر السوق (تابع)**

إن فجوة أسعار الفوائد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013 هي كما يلي:

المجموع	بنود بدون فائدة	أكثر من سنة	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من شهر إلى 3 أشهر	أقل من شهر واحد		يملايين (النافير العراقي) الموجودات
1,903,205	1,903,205	—	—	—	—	—	احتياطي الذهب
20,835,296	5,344,717	—	—	—	—	15,490,579	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
14,059,312	—	—	—	—	—	14,059,312	أرصدة لدى البنوك
51,093,138	—	21,133,537	—	29,959,601	—	—	استثمارات محققة بها حتى تاريخ الاستحقاق
2,755,519	—	2,355,519	200,000	100,000	100,000	—	مستحقات من وزارة المالية
3,944,023	—	3,944,023	—	—	—	—	استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي
144,191	144,191	—	—	—	—	—	ممتلكات ومعدات
420,666	420,666	—	—	—	—	—	موجودات أخرى
<b>95,155,350</b>	<b>7,812,779</b>	<b>27,433,079</b>	<b>200,000</b>	<b>30,059,601</b>	<b>100,000</b>	<b>29,549,891</b>	<b>مجموع الموجودات</b>
<hr/>							
المطلوبات							
40,630,036	40,630,036	—	—	—	—	—	النقد المصدر للتداول
943,166	—	—	—	—	943,166	—	سندات الخزينة المصدرة
42,210,246	39,076,066	—	—	—	—	3,134,180	ودائع البنوك المحلية والحكومية
18,375	18,375	—	—	—	—	—	مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية
3,825,566	2,042,391	—	—	—	1,783,175	—	مستحقات إلى صندوق النقد الدولي
2,020,541	2,020,541	—	—	—	—	—	أرصدة مؤسسات حكومية
44,862	44,862	—	—	—	—	—	مطلوبات أخرى
89,692,792	83,832,271	—	—	—	2,726,341	3,134,180	مجموع المطلوبات
5,462,558	5,462,558	—	—	—	—	—	حقوق الملكية
<b>95,155,350</b>	<b>89,294,829</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>—</b>	<b>2,726,341</b>	<b>3,134,180</b>	<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>
<hr/>	<hr/>	<hr/>	<hr/>	<hr/>	<hr/>	<hr/>	<hr/>
—	(81,482,050)	27,433,079	200,000	30,059,601	(2,626,341)	26,415,711	فرق حساسية عناصر قائمة المركز المالي
—	—	81,482,050	54,048,971	53,848,971	23,789,370	26,415,711	فرق الحساسية التراكمي

# البنك المركزي العراقي

## إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

### (6) استخدام التقديرات والأحكام

يتطلب إعداد البيانات المالية بالتطابق مع المعايير الدولية للتقارير المالية إجراء تقديرات وتخمينات وأفتراضات من قبل الإدارة والتي يمكن أن تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية للموجودات والمطلوبات والإيرادات والأعباء. يمكن أن تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تم مراجعة التقديرات والأفتراضات التابعة لها بصورة مستمرة. يتم الاعتراف بالتعديلات التي تطرأ على التقديرات المحاسبية في السنوات اللاحقة.

إن إدارة البنك مسؤولة عن تطوير، اختيار، تبويب، وتطبيق التقديرات والسياسات المحاسبية للبنك.

تكمل هذه الإيضاحات تفسير ادارة المخاطر المالية (راجع ايضاح رقم 5).

### مخصصات الانخفاض في قيمة الأدوات المالية

يتم تقييم خسائر قيمة الموجودات المدرجة بسعر التكلفة المطفأة كما هو موضح في السياسة المحاسبية رقم 4 (ج).

إن مخصصات انخفاض القيمة الفردي تعود بشكل أساسى للأصول التي تم تقييمها بشكل منفرد بناء على تقديرات الإدارية لقيمة القابلة للاسترداد المتوقع قبضها. وفي تخمين هذه القيم، تقوم إدارة البنك بتشكيل أحكام حول الوضع المالي للطرف المدين وتحديد صافي القيمة المحقة للضمائن المرتبطة بها. تقييم الموجودات المنخفضة القيمة حسب أهليتها وتقديرات التدفقات النقدية القابلة للاسترداد التابعة لها.

### (7) القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة للأصول والمطلوبات المالية المتداولة في الأسواق المالية الناشطة يرتكز على سعر السوق المنسوب إليه أو سعر البيع. أما سائر الأدوات المالية الأخرى يستخدم البنك تقنيات التقييم لتحديد القيمة العادلة.

بالنسبة للأدوات المالية التي تتم المتاجرة بها بشكل غير منتظم ويكون لها سعر غير مبين، تكون القيمة العادلة أقل موضعية وتحتاج درجات مقابلة من الأحكام اعتماداً على السيولة، تركيز المخاطر، عوامل السوق الغير محددة والتي لا يمكن تقديرها، افتراضات التسعير وغيرها من المخاطر التي تؤثر على أدوات محددة.

### (8) نماذج التقييم

يقوم البنك بقياس القيم العادلة باستخدام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو مبين أدناه والذي يعكس المدخلات الهامة المستخدمة للوصول إلى القياس في تقييم القيمة العادلة:

المستوى 1: استخدام أسعار السوق المدرجة (من غير تعديل) في سوق نشط لأدوات مطابقة.

المستوى 2: استخدام أسعار غير تلك المدرجة ضمن المستوى رقم 1 والتي تكون ملحوظة، إما مباشرةً (أي الأسعار) أو غير مباشرة (أي المشتقة من الأسعار). تشمل هذه الفئة أدوات مقيدة باستخدام: أسعار السوق المدرجة في سوق نشط لأدوات مشابهة؛ أسعار السوق المدرجة لأدوات مماثلة أو مشابهة في أسواق تعتبر أقل من نشطة؛ أو استخدام أساليب تقييم أخرى عندما تكون جميع المدخلات الهامة ملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر في بيانات السوق.

المستوى 3: أساليب التقييم باستخدام مدخلات هامة غير قابلة للرصد. وتشمل هذه الفئة جميع الأدوات التي يستخدم فيها أساليب تقييم لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها وتكون المدخلات غير القابلة للرصد، لها تأثير كبير على تقييم الأداة. وتشمل هذه الفئة الأدوات التي يتم تقييمها على أساس أسعار مدرجة لأدوات مماثلة حيث تتطلب تعديلات هامة للمدخلات غير القابلة للرصد أو افتراضات لتعكس الفروق بين الأدوات. تتضمن تقنيات التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفق النقدي المخصوص مقارنةً مع أدوات مماثلة موجود لها أسعار سوق ممكن ملاحظتها.

**البنك المركزي العراقي**  
**إيضاحات حول البيانات المالية**  
**31 كانون الأول 2014**

(7) **القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)**  
**نماذج التقييم (تابع)**

تشمل المدخلات والافتراضات التي تستخدم في تقديرات التقييم معدلات فائدة خالية من المخاطر ومسعرة، أو سندات وأسعار أسهم ومعدل صرف العملات الأجنبية. إن الهدف من تقديرات التقييم هو الوصول إلى القيمة العادلة التي تعكس السعر الذي يمكن تحصيله في بيع أصل أو الذي يمكن دفعه في تحويل التزام في معاملة منظمة بين البائع والشاري في السوق وذلك بتاريخ القياس.

يسخدم البنك نماذج تقييم معروفة ومعتمدة لتحديد القيمة العادلة لأدوات مالية مماثلة وأدوات غير معقدة مثل معدل الفائدة ومقاييس العمالة التي تستخدم فقط ببيانات السوق كما تتطلب تخمينات وأحكام ادارية محددة. تكون الأسعار الملحوظة ونماذج المعلومات عادةً متوفرة في سوق للديون المدرجة والأسهم الاستثمارية. إن توفر أسعار السوق ونماذج المعلومات يخفض من الحاجة لتخمينات وأحكام الإدارية وكذلك يخفض من الشك المرفق بتحديد القيم العادلة. إن توفر أسعار السوق ونماذج المعلومات يتفاوت اعتماداً على المنتج والسوق والتعرض للتغيرات أخرى استناداً لأحداث محدثة وحالات عامة في الأسواق المالية.

**ب) الأدوات المالية المقاسة بغير القيمة العادلة**

فيما يلي تحليل للأدوات المالية المقاسة بغير القيمة العادلة بناءً على مستوى التسلسل الهرمي لقيمة العادلة:

الموجودات	بملايين الدنانير العراقية
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	9
أرصدة لدى البنوك	10
استثمارات محفظتها حتى تاريخ الاستحقاق	11
مستحقات من وزارة المالية	12
استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي	13

المطلوبات	بملايين الدنانير العراقية
النقد المصدر للتداول	15
سندات الخزينة المصدرة	16
ودائع البنوك المحلية والحكومية	18
مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية	19
مستحقات إلى صندوق النقد الدولي	20
أرصدة مؤسسات حكومية	21

**31 كانون الاول 2013**

الموجودات	بملايين الدنانير العراقية
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	9
أرصدة لدى البنوك	10
استثمارات محفظتها حتى تاريخ الاستحقاق	11
مستحقات من وزارة المالية	12
استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي	13

المطلوبات	بملايين الدنانير العراقية
النقد المصدر للتداول	15
سندات الخزينة المصدرة	16
ودائع البنوك المحلية والحكومية	18
مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية	19
مستحقات إلى صندوق النقد الدولي	20
أرصدة مؤسسات حكومية	21

**مجموع المطلوبات وحقوق الملكية**

البنك المركزي العراقي  
إيضاحات حول البيانات المالية  
31 كانون الأول 2014

	<b>(8) احتياطي الذهب</b>	بملايين الدينار العراقي
<b>2013</b>	<b>2014</b>	
192,491	192,131	احتياطي الذهب في خزينة البنك المركزي
1,709,234	3,846,018	احتياطي الذهب في الخارج
1,480	1,477	مسكوكات وسبائك ذهبية في خزينة البنك المركزي
<b>1,903,205</b>	<b>4,039,626</b>	

خلال العام 2014، قام البنك المركزي العراقي بشراء 1,530,915 أونصة بقيمة 1,530,915 دولار أمريكي من بنك فرنسا وبنك التسويات الدولي بازل ما يعادل 2,336,487 مليون دينار عراقي.

	<b>(9) نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية</b>	بملايين الدينار العراقي
<b>2013</b>	<b>2014</b>	
5,344,717	6,183,518	نقد في الصندوق
-	(98,418)	مخصصات خسائر النقد في الصندوق لدى فرع الموصل
(83,127)	(10,347)	حساب جاري لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك *
10,351,359	1,143,837	حساب ودائع لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك
1,183	1,181	حساب جاري لدى بنك الإمارات العربية المتحدة
303,171	208	المركزي
548	4	حساب جاري لدى بنك فرنسا
553	461	حساب جاري لدى بنك إيطاليا
4,387,646	2,232,637	حساب جاري لدى بنك هولندا
529,246	-	حساب ودائع لدى بنك إنكلترا
-	586,275	حساب ودائع لدى بنك إيطاليا
<b>20,835,296</b>	<b>10,039,356</b>	حساب ودائع لدى بنك فرنسا

\* يتضمن هذا البند مبلغ مدین بقيمة 1,178 مليون دينار عراقي يمثل حساب (Iraq 2) والذي يعود لوزارة المالية لدى الاحتياطي الفدرالي في نيويورك.

البنك المركزي العراقي  
إيضاحات حول البيانات المالية  
31 كانون الأول 2014

		إيضاح	أرصدة لدى البنوك (10)
2013	2014		بملايين الدنانير العراقية
22,433	757		أرصدة لدى بنوك محلية
6,765	5,959	28	أرصدة لدى بنوك حكومية
11,456	196,423		حسابات جارية لدى بنوك أجنبية
14,025,423	16,233,329		ودائع لأجل لدى بنوك أجنبية
<u>1,742,892</u>	<u>1,690,552</u>		ودائع مجمدة متقدمة لدى بنوك أجنبية
15,808,969	18,127,020		مخصص تدني الأرصدة لدى بنوك حكومية
(6,765)	(5,959)	28	مخصص خسائر تدني الأرصدة لدى بنوك أجنبية
<u>(1,742,892)</u>	<u>(1,690,552)</u>		
<u>14,059,312</u>	<u>16,430,509</u>		

أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1483 لسنة 2003 والذي يلزم جميع الدول الأعضاء التي يوجد لديها أموال أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية الخاصة لدى الحكومة العراقية السابقة أو الخاصة بهيئاتها أو مؤسساتها أو وكالاتها الحكومية الواقعة خارج العراق كما في 22 أيار 2003 بأن تقوم بتجميد هذه الأموال أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية وأن تحولها فوراً إلى صندوق التنمية للعراق، ما لم تكن هذه الأرصدة أو غيرها من الموجودات المالية أو الموارد الاقتصادية نفسها موضوعاً لرهن أو حكم قضائي أو إداري أو تحكيمي.

ان بعض البنوك لم تحول الارصدة الى حساب صندوق تنمية العراق، والارصدة في البنوك الاميركية حولت الى الخزانة الاميركية والراسلات مستمرة مع هذه البنوك لغرض اجراء التسوية لهذه الارصدة في السجلات.

نتيجة لعدم توفر المعلومات الكافية لم يقم البنك المركزي بإعداد كشوفات التسوية الخاصة ببعض الودائع المجمدة والمتقدمة لدى البنوك الأجنبية كما في 31 كانون الأول 2014.

		استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	بملايين الدنانير العراقية
2013	2014		
32,764,600	27,535,561		بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك
<u>(5,152)</u>	<u>(13,758)</u>		صافي خصم غير مطفأ
32,759,448	27,521,803		بنك فرنسا - حوالات وسندات
8,263,381	9,760,841		بنك إيطاليا - سندات
3,152,141	42,517		بنك هولندا - سندات
6,918,168	6,119,936		بنك انكلترا - سندات
-	1,747,513		
<u>51,093,138</u>	<u>45,192,610</u>		

البنك المركزي العراقي  
إيضاحات حول البيانات المالية  
31 كانون الأول 2014

(12) مستحقات من وزارة المالية

2013	2014	ايضاح	بملايين الدنانير العراقية
2,755,519	2,455,520	28	أرصدة لدى وزارة المالية

تم توقيع اتفاقية إعادة جدولة بين البنك المركزي ووزارة المالية بتاريخ 21 شباط 2006 لسداد رصيد مستحق بمبلغ 5,393,890 مليون دينار عراقي للبنك المركزي كما في 31 كانون الأول 2005. يتم سداد المبلغ على 30 قسط ربع سنوي متساوي بقيمة 179,796 مليون دينار عراقي لكل قسط وبفائدة سنوية مقدارها 5٪ على الرصيد القائم، استحق القسط الأول بتاريخ 31 آذار 2006.

يتم تمويل الأقساط من قبل وزارة المالية من خلال إصدار سندات خزينة مدتها سنة كل ثلاثة أشهر وتحمل فائدة سنوية بنسبة 5٪ والتي يمكن للبنك المركزي بيعها للبنوك المحلية من خلال المزادات.

لم تسدد وزارة المالية قيمة الأقساط البالغة 719,154 مليون دينار عراقي إلى البنك المركزي العراقي التي تخص سنة 2008 والتي يجب دفعها خلال عام 2009. في 24 كانون الأول 2009، اتفق البنك المركزي العراقي ووزارة المالية على إعادة جدولة الرصيد المتبقى البالغ 3,955,519 مليون دينار عراقي. يتم سداد المبلغ على شكل أقساط ربع سنوية متساوية بقيمة 100,000 مليون دينار عراقي يستحق القسط الأول في آذار 2011. خلال الأعوام 2011، 2012، 2013، 2014 تم دفع 15 قسط مجموعه 1,500,000 مليون دينار عراقي.

استثمارات العملات الأجنبية لدى صندوق النقد الدولي (13)

2013	2014	بملايين الدنانير العراقية
مليون دينار عربي	حقوق السحب الخاصة	مليون دينار عربي
2,133,939	1,184,000,000	2,007,578
1,810,084	1,008,044,121	847,285
<u>3,944,023</u>	<u>2,192,044,121</u>	<u>2,854,863</u>
		1,184,000,000
		501,556,013
		<u>1,685,556,013</u>

موجودات أخرى (14)

2013	2014	بملايين الدنانير العراقية
337,695	325,819	فوائد مستحقة
82,863	80,091	قرופض الموظفين
-	(1,000)	مخصص خسائر على قروض الموظفين
<u>108</u>	<u>223</u>	أخرى
<u>420,666</u>	<u>405,133</u>	

النقد المصدر للتداول (15)

2013	2014	بملايين الدنانير العراقية
40,630,036	39,883,686	العملة الورقية

البنك المركزي العراقي  
إيضاحات حول البيانات المالية  
31 كانون الأول 2014

(15) النقد المصدر للتداول (تابع)

يتضمن رصيد العملة المصدر للتداول مبلغ 587,669 مليون دينار عراقي كان موجوداً في خزائن البنك المركزي لدى فرع الموصل والذي اعتبر مصدر للتداول بناءً على موافقة مجلس الادارة بتاريخ 16 شباط 2015.

سندات الخزينة المصدرة (16)

2013	2014	بملايين الدينارات العراقية
949,080	859,290	القيمة الاسمية
(5,914)	(5,891)	خصم غير مطafa
<u>943,166</u>	<u>853,399</u>	

يتم بيع سندات الخزينة للبنوك المحلية من خلال المزاد بسعر فائدة يتراوح ما بين 3.8% و 8.9% (2013: سعر الفائدة يتراوح ما بين 3.8% و 8.9%) وفقاً للتعليمات الصادرة من البنك المركزي.

يتم إصدار سندات الخزينة بفترات استحقاق أصلية تبلغ ثلاثة أشهر. قام البنك المركزي خلال عام 2014 بإصدار سندات خزينة بمبلغ 3,481,840 مليون دينار عراقي (2013: 3,307,130 مليون دينار عراقي). إن الغرض من إصدار سندات الخزينة هو التحكم بالسيولة في السوق.

الممتلكات والمعدات (17)

المجموع	أبنية			أثاث			بملايين الدينارات العراقية
	قيد البناء	وسائل نقل	معدات	مباني	راضي	التكلفة	
129,497	24,218	4,242	22,273	2,771	75,993	الرصيد في 1 كانون الثاني 2013	
26,407	25,442	12	903	50	–	اضافات	
<u>155,904</u>	<u>49,660</u>	<u>4,254</u>	<u>23,176</u>	<u>2,821</u>	<u>75,993</u>	الرصيد في 31 كانون الأول 2013	
155,904	49,660	4,254	23,176	2,821	75,993	الرصيد في 1 كانون الثاني 2014	
42,434	32,396	1,257	8,781	–	–	اضافات	
(486)	–	(225)	(261)	–	–	استبعادات	
<u>197,852</u>	<u>82,056</u>	<u>5,286</u>	<u>31,696</u>	<u>2,821</u>	<u>75,993</u>	الرصيد في 31 كانون الأول 2014	
<b>الاستهلاكات</b>							
(9,751)	–	(3,238)	(5,842)	(671)	–	الرصيد في 1 كانون الثاني 2013	
(1,962)	–	(565)	(1,256)	(141)	–	أضافة استهلاكات لعام 2013	
<u>(11,713)</u>	<u>–</u>	<u>(3,803)</u>	<u>(7,098)</u>	<u>(812)</u>	<u>–</u>	الرصيد في 31 كانون الأول 2013	
(11,713)	–	(3,803)	(7,098)	(812)	–	الرصيد في 1 كانون الثاني 2014	
(4,015)	–	(75)	(3,800)	(140)	–	أضافة استهلاكات لعام 2014	
486	–	225	261	–	–	استبعادات	
<u>(15,242)</u>	<u>–</u>	<u>(3,653)</u>	<u>(10,637)</u>	<u>(952)</u>	<u>–</u>	الرصيد في 31 كانون الأول 2014	
<b>القيمة الدفترية الصافية</b>							
<u>119,746</u>	<u>24,218</u>	<u>1,004</u>	<u>16,431</u>	<u>2,100</u>	<u>75,993</u>	كما في 1 كانون الثاني 2013	
<u>144,191</u>	<u>49,660</u>	<u>451</u>	<u>16,078</u>	<u>2,009</u>	<u>75,993</u>	كما في 1 كانون الثاني 2014	
<u>182,610</u>	<u>82,056</u>	<u>1,633</u>	<u>21,059</u>	<u>1,869</u>	<u>75,993</u>	كما في 31 كانون الاول 2014	

**البنك المركزي العراقي**  
**إيضاحات حول البيانات المالية**  
**31 كانون الأول 2014**

**(18) ودائع البنوك المحلية والحكومية**

	2013	2014	
	39,052,435	31,273,620	بملايين الدينار العراقي
	3,134,180	382,500	حسابات جارية*
	23,631	23,631	ودائع لأجل
	<u>42,210,246</u>	<u>31,679,751</u>	أخرى

وفقاً لتعليمات البنك المركزي يجب على جميع البنوك العاملة في العراق ايداع احتياطي قانوني ما نسبته 15% من مجموع ودائع العملاء لديها بالدينار العراقي و15% من مجموع ودائع العملاء لديها بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزي. لا تستحق على حسابات الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي أية فوائد.

تتضمن ودائع البنوك المحلية كما في 31 كانون الأول 2014 رصيدها ل الاحتياطي القانوني بالدينار العراقي بمبلغ 8,591,104 مليون دينار عراقي (2013: 5,454,147 مليون دينار عراقي) تضمن كذلك أرصدة بالدولار الأميركي بمبلغ 1,692,556,304 دولار أمريكي ما يعادل 1,973,521 مليون دينار عراقي (2013: أرصدة بالدولار الأميركي بمبلغ 1,214,908,484 دولار أمريكي ما يعادل 1,416,583 مليون دينار عراقي).

\* تتضمن الحسابات الجارية حساب جاري مدین لمصرف الوركاء بمبلغ 16,707 مليون دينار عراقي تم مقاصته مع الحساب الجاري الدائن لمصرف الوركاء.

**(19) مستحقات إلى حكومات وبنوك أجنبية**

	2013	2014	
	9	9	بملايين الدينار العراقي
	13,839	35,443	أرصدة الحكومات الأجنبية والمؤسسات المالية
	4,527	4,457	حسابات جارية مدينة
	<u>18,375</u>	<u>39,909</u>	أرصدة منظمات دولية

البنك المركزي العراقي  
إيضاحات حول البيانات المالية  
31 كانون الأول 2014

(20) مستحقات الى صندوق النقد الدولي

2013		2014		بملايين الدينار العراقي
مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة	مليون دينار عراقي	حقوق السحب الخاصة	
2,037,146	1,134,495,508	1,916,517	1,134,495,508	تحصيصات حقوق السحب الخاصة
1,783,175	1,014,329,000	1,831,259	1,014,329,000	ضمانات صندوق النقد الدولي
5,223	2,971,000	5,364	2,971,000	العملة المحظوظ بها:
22	12,580	23	12,580	حساب صندوق النقد الدولي رقم (1) ويشمل تعديلات تقييم العملة
<u>3,825,566</u>	<u>2,151,808,088</u>	<u>3,753,163</u>	<u>2,151,808,088</u>	حساب صندوق النقد الدولي رقم (2) ويشمل تعديلات تقييم العملة

تمثل حقوق السحب الخاصة والبالغة 1,134,495,508 حقوق سحب خاصة لجمهورية العراق لدى صندوق النقد الدولي. يتم توزيع حقوق السحب الخاصة بناءً على مساهمة الدول الأعضاء في دائرة حقوق السحب الخاصة التابعة لصندوق النقد الدولي في تاريخ التوزيع.

(21) أرصدة مؤسسات حكومية

2013		2014		بملايين الدينار العراقي
1,042,718		1,034,304		مستحقات الى وزارة المالية
962,519		940,480		أرصدة مؤسسات حكومية أخرى
15,304		29,219		أرصدة فرعى السليمانية وأربيل
<u>2,020,541</u>		<u>2,004,003</u>	28	

(22) مطلوبات أخرى

2013		2014		بملايين الدينار العراقي
9,883		10,520		فوائد مستحقة غير مدفوعة
8,905		10,883		ذمم دائنة
(1,029)		(1,991)		الأرصدة المعلقة**
6		71,726		حسابات موقوفة مع فرعى البصرة والموصل*
<u>27,097</u>		<u>35,919</u>		أخرى
<u>44,862</u>		<u>127,057</u>		

\* يمثل هذا البند صكوك معلقة مع فرعى البصرة والموصل لصالح الخزينة. تم تسويه هذه الصكوك قبل تاريخ اصدار هذه البيانات المالية.

\*\* تمثل الارصدة المعلقة مطلوبات لم تتم تسويتها كما في 31 كانون الأول 2014. لم يتم تحديد أثر تسوية هذه الأرصدة على البيانات المالية كما في 31 كانون الأول 2014.

البنك المركزي العراقي  
إيضاحات حول البيانات المالية  
31 كانون الأول 2014

(23) حقوق الملكية

	2013	2014	بملايين الدينار العراقي
	100,000	100,000	رأس المال (أ)
2,069,144	4,358,758		احتياطي عام (ب)
517,286	1,089,690		احتياطي طوارئ (ب)
(85,890)	(285,956)		إعادة تقييم احتياطي الذهب (ج)
2,862,018	(1,996,297)		(الخسائر) الأرباح المدورة (د)
<b>5,462,558</b>	<b>3,266,195</b>		

(أ) رأس المال

وفقاً للمادة 5 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004، يتكون رأس المال المصرح به للبنك المركزي 100,000 مليون دينار عراقي يدفع بالكامل من قبل جمهورية العراق مقابل 100٪ من أسهم البنك المركزي. تملك جمهورية العراق حصرياً أسهم البنك المركزي ولا يمكن تحويل ملكيتها أو رهنها. لا يتم توزيع أية أرباح مقابل هذه الأسهم.

(ب) احتياطي عام وطوارئ

وفقاً للمادة 5 من قانون البنك المركزي العراقي لسنة 2004 يجب على البنك المركزي الاحتفاظ باحتياطي عام واحتياطي للأرباح غير المحققة تكون مناسبة بموجب معايير المحاسبة الدولية المعمول بها.

(ج) إعادة تقييم احتياطي الذهب

	2013	2014	بملايين الدينار العراقي
	446,794	(85,890)	إعادة تقييم احتياطي الذهب في بداية السنة
(532,684)	(200,066)		(الخسائر) الأرباح الناتجة عن إعادة تقييم احتياطي الذهب
<b>(85,890)</b>	<b>(285,956)</b>		إعادة تقييم احتياطي الذهب في نهاية السنة

(د) الأرباح المدورة

يحدد البنك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء كل سنة مالية صافي أرباحه المتاحة للتوزيع أو صافي خسائره. في حال تحمل البنك صافي خسائر التشغيل عن أية سنة مالية، تُحمل الخسارة أولاً على الاحتياطي العام وبالتالي على رأس المال. خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء أية سنة مالية، يقوم مجلس إدارة البنك بتوزيع صافي الأرباح على الشكل التالي:

- 80٪ من صافي الأرباح المتاحة للتوزيع إلى حساب الاحتياطي العام للبنك المركزي العراقي حتى تصل قيمة المبلغ في هذا الحساب ما يساوي 10٪ من إجمالي أصول البنك المركزي العراقي.
- يُحول ما تبقى من صافي الأرباح المتاحة للتوزيع إلى حساب احتياطي طوارئ.

في 5 تشرين الأول 2013 قرر مجلس إدارة البنك المركزي العراقي تحويل الأرباح المدورة التابعة لعام 2012 والتي تبلغ قيمتها 1,993,291 مليون دينار عراقي إلى حسابات الاحتياطي العام واحتياطي الطوارئ.

في 14 أيلول 2014 قرر مجلس إدارة البنك المركزي العراقي تحويل الأرباح المدورة التابعة لعام 2013 والتي تبلغ قيمتها 2,862,018 مليون دينار عراقي إلى حسابات الاحتياطي العام واحتياطي الطوارئ.

البنك المركزي العراقي  
إيضاحات حول البيانات المالية  
31 كانون الأول 2014

إيرادات الفوائد (24)

2013	2014	إيضاح	
218,687	144,070		بملايين الدينار العراقي
53,106	49,920		حوالات الخزينة والسداد
150,228	130,228	28	الأرصدة لدى البنوك
4,385	2,660		أرصدة لدى وزارة المالية
17,495	2,612		الودائع ليلة واحدة
<u>443,901</u>	<u>329,490</u>		أخرى

أعباء الفوائد (25)

2013	2014	إيضاح	
130,814	26,798	28	بملايين الدينار العراقي
39,676	40,300		ودائع البنوك المحلية والحكومية
<u>23,467</u>	<u>3,824</u>		سندات الخزينة المصدرة
<u>193,957</u>	<u>70,922</u>		أخرى

صافي إيرادات الرسوم والعمولات (26)

2013	2014		
1,468,447	1,238,765		بملايين الدينار العراقي
<u>(2,093)</u>	<u>(2,473)</u>		إيرادات الرسوم والعمولات
<u>1,466,354</u>	<u>1,236,292</u>		أعباء الرسوم والعمولات

تتضمن إيرادات العمولات لعام 2014 عمولات بقيمة 113,119 مليون دينار (2013: 734,580 مليون دينار عراقي) ناتجة عن أوامر التحويل الصادرة عن وزارة المالية من حساب صندوق التنمية للعراق إلى حسابها الجاري في البنك المركزي (إيضاح رقم 28). يقوم البنك المركزي العراقي بشراء الدولار الأمريكي من وزارة المالية مقابل عمولة تبلغ 0.1% من سعر الصرف المستخدم لتحويل المبلغ المطلوب إلى الدينار العراقي.

النقد وشبه النقد (27)

2013	2014		
20,835,296	10,039,356		بملايين الدينار العراقي
11,456	196,423		نقد وأرصدة لدى بنوك مركبة
22,433	757		حسابات جارية لدى بنوك أجنبية
<u>14,025,423</u>	<u>16,233,329</u>		أرصدة لدى بنوك محلية
<u>34,894,608</u>	<u>26,469,865</u>		ودائع لأجل لدى بنوك أجنبية

# البنك المركزي العراقي

## إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2014

### (28) المعاملات مع أطراف ذات علاقة

إن البنك المركزي هو مؤسسة حكومية لها معاملات مع بنوك حكومية والوزارات ومؤسسات حكومية أخرى ضمن أعمالها الاعتبادية وبأسعار الفائد والعمولة التجارية. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في الميزانية العمومية وبيان الدخل هي كما يلي:

إيضاح	بملايين الدينار العراقي	2014	2013
(أ) الموجودات			
مستحقات من وزارة المالية	12	2,455,520	2,755,519
مستحقات من بنوك حكومية	10	5,959	6,765
مخصص تدني الأرصدة لدى بنوك حكومية	10	(5,959)	(6,765)
<b>2,755,519</b>		<b>2,455,520</b>	<b>2,755,519</b>
(ب) المطلوبات			
ودائع البنوك الحكومية	18	11,447,033	36,353,886
أرصدة مؤسسات حكومية	21	2,004,003	2,020,541
<b>38,374,427</b>		<b>13,451,036</b>	<b>38,374,427</b>
(ج) عمليات مع اطراف ذات علاقة			
إيرادات فوائد من وزارة المالية	24	130,228	150,228
مصروف فائدة على إيداعات البنوك الحكومية	25	18,159	68,455
إيرادات الرسوم والعمولات من وزارة المالية	26	113,119	734,580

### (29) حسابات مدارة بالنيابة عن وزارة المالية

يحتفظ البنك بالحسابات الخاصة بصناديق تنمية العراق خارج الميزانية وان أرصدة أصول صندوق تنمية العراق كانت تزيد على أرصدة المطلوبات المقابلة لها بمبلغ 4,622,657 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013. وكان قد تم احتساب مخصص لهذا الفرق وبقي ذات الفرق كما في 31 كانون الأول 2014. وقد قرر مجلس ادارة البنك المركزي في شهر كانون الثاني من عام 2015 الغاء هذا الفرق وبالتالي تم الغاء التخصيصات التابعة له من سجلات البنك المركزي.

بتاريخ 31 أيار 2014 تم رفع الحصانة على حساب صندوق تنمية العراق وتقرر نقل رصيده الى حسابنا لدى الفدرال رزرف واتخذت الاجراءات لفتح حساب ثانٍ لدى الفدرال تودع به مبالغ شحنات النفط والبالغ المسترجعة والارصدة المجمدة باسم (Iraq 2) وبذات الوقت تم فتح حساب مقابل جاري لوزارة المالية تقييد فيه المبالغ المودعة في هذا الحساب.

### (30) ارتباطات والتزامات محتملة

هناك دعوى قضائية في دول مختلفة ضد البنك المركزي لمطالبه بسداد ديون متقدمة على البنك المركزي والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى بمبلغ 1,354,505 مليون دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2014 (2013: 1,317,881 مليون دينار).

قد تتعلق بعض هذه القضايا بديون قد تمت تسويتها من خلال مشروع تسوية الديون الخارجية للعراق. حتى تاريخ إعداد هذه البيانات المالية، لا توجد معلومات كافية تتعلق بالأرصدة التي تمت تسويتها أو سددت أو أُعفِيت كما في 31 كانون الأول 2014 أو الأرصدة التي سوف تتم تسويتها أو سدادها بعد نهاية السنة.

البنك المركزي العراقي  
إيضاحات حول البيانات المالية  
31 كانون الأول 2014

(30) ارتباطات والتزامات محتملة (تابع)

نظراً لعدم توفر معلومات كافية، فإن النتيجة النهائية لهذه القضايا وتأثيرها على البيانات المالية للبنك المركزي غير مؤكدة، ولم يتمكن البنك المركزي من احتساب قيمتها أو إثبات مخصص لها كما في 31 كانون الأول 2014.

خارج الميزانية (31)

ان البنك المركزي العراقي لكونه يتولى كافة الأمور المصرفية لوزارة المالية والوكيل المالي للحكومة العراقية كما هو منصوص عليه في قانون البنك المركزي العراقي (المادة 4 بند ١ - د)، لديه أوراق قبض خارج الميزانية بقيمة 1,685,025 مليون دينار عراقي (2013: 1,321,731 مليون دينار عراقي) التي تمثل دين صندوق النقد الدولي إلى العراق لدعم الموازنة العراقية وبالتالي تكون بتصرف وزارة المالية.

موجودات والمطلوبات المالية (32)

يبيّن الجدول أدناه القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للبنك:

31 كانون الاول 2014					
القيمة العادلة	القيمة الدفترية	اجمالي	اخرى بالكلفة	المطفأة	القروض والذمم المدينة
محفظتها حتى الاستحقاق					
10,039,356	10,039,356	—	10,039,356	—	—
16,430,509	16,430,509	—	16,430,509	—	—
45,370,737	45,192,610	—	—	—	45,192,610
2,455,520	2,455,520	—	2,455,520	—	—
2,854,863	2,854,863	—	2,854,863	—	—
405,133	405,133	—	405,133	—	—
77,556,118	77,377,991	—	32,185,381	—	45,192,610
39,883,686	39,883,686	39,883,686	—	—	—
853,399	853,399	853,399	—	—	—
31,679,751	31,679,751	31,679,751	—	—	—
39,909	39,909	39,909	—	—	—
3,753,163	3,753,163	3,753,163	—	—	—
2,004,003	2,004,003	2,004,003	—	—	—
127,057	127,057	127,057	—	—	—
78,340,968	78,340,968	78,340,968	—	—	—
31 كانون الاول 2013					
القيمة العادلة	القيمة الدفترية	اجمالي	اخرى بالكلفة	المطفأة	القروض والذمم المدينة
محفظتها حتى الاستحقاق					
20,835,296	20,835,296	—	20,835,296	—	—
14,059,312	14,059,312	—	14,059,312	—	—
51,337,825	51,093,138	—	—	—	51,093,138
2,755,519	2,755,519	—	2,755,519	—	—
3,944,023	3,944,023	—	3,944,023	—	—
420,666	420,666	—	420,666	—	—
93,352,641	93,107,954	—	42,014,816	—	51,093,138
40,630,036	40,630,036	40,630,036	—	—	—
943,166	943,166	943,166	—	—	—
42,210,246	42,210,246	42,210,246	—	—	—
18,375	18,375	18,375	—	—	—
3,825,566	3,825,566	3,825,566	—	—	—
2,020,541	2,020,541	2,020,541	—	—	—
44,862	44,862	44,862	—	—	—
89,692,792	89,692,792	89,692,792	—	—	—